448,9 ألف مواطن ومواطنة.. و1,78 مليون مقيم ومقيمة بنهاية يونيو 2025

2,229 مليون مواطن ومقيم في سوق العمل

■ 6,78 آلاف مصري ومصرية خرجوا من سوق العمل منذ بداية 2025

■ 4,37 آلاف هندي وهندية انضموا إلى سوق العمل في أول 6 أشهر

علي إبراهيم

أظهرت أحدث بيانات صادرة عن سوق العمل في الكويت أن إجمالي العاملين في البلاد من غير العمالة المنزلية بلغ عددهم 2,229 مليون مواطن ومقيم بنهاية يونيو 2025، من بينهم 1,78 مليون مقيم ومقيمة، و448,9 ألف مواطن ومواطنة.

وتفصيليا، ارتفعت أعداد العاملين في سوق العمل بواقع 15,55 ألف عامل وعاملة خلال أول 6 أشهر من العام الحالي 2025 ليبلغ 2,229 مليون مواطن ومقيم بنهاية يونيو 2025 مقارنة بـ 2,213 مليون مواطن ومقيم بنهاية ديسمبر 2024.

وانخفضت أعداد المواطنين في سوق العمل بواقع 669 مواطنا ومواطنة بعدما بلغت أعدادهم بنهاية يونيو 2025 نحو 448,9 ألف مواطن ومواطنة مقارنة بـ 449,58 ألف مواطن ومواطنة بنهاية ديسمبر 2024.

وارتفعت اعداد العمالة الوافدة في سوق العمل خلال أول 6 أشهر من العام الحالي بواقع 16,227 ألف وافد ووافد بعدما بلغ عددهم بنهاية يونيو 2025 نحو 1,78 مليون وافد ووافدة مقارنة بـ 1,76 مليون وافد ووافدة بنهاية ديسمبر 2024.

أعلى 3 جنسيات

وكشف التوزيع العددي والنسبي للعمالة حسب أعلى 10 جنسيات باستثناء القطاع العائلي، استمرار تصدر العمالة الهندية لسوق العمل الكويتي مستحوذة على 25,9٪ من العمالة بواقع 578,24 ألف عامل وعاملة بنهاية يونيو 2025 مقارنة بـ 573,86 ألف عامل وعاملة بنهاية ديسمبر الماضي، وبزيادة قيمتها 4375 عاملا وعاملة خلال أول 6 أشهر من العام الحالي.

وحلت ثانيا العمالة من الجنسية المصرية التي تستحوذ على 21,1٪ من العمالة بواقع 469,37 ألف عامل وعاملة بنهاية يونيو 2025 مقارنة بـ 476,15 ألف عامل وعاملة بنهاية ديسمبر 2024، وذلك بتراجع عدده 6780 مصريا ومصرية خرجوا من سوق العمل.

وجاءت ثالثا العمالة الكويتية التي تستحوذ على 20,1٪ من قوة سوق العمل بواقع 448,9 ألف مواطن ومواطنة بنهاية يونيو 2025 مقارنة بـ 449,58 ألف مواطن ومواطنة بنهاية ديسمبر 2024 وذلك بتراجع عدده 669 مواطنا ومواطنة.

التغيرات في العمالة الكويتية

ولجهة التغيرات التي طرأت على أعداد العمالة الكويتية في سوق العمل، تظهر البيانات أن عدد العاملين من المواطنين والمواطنات في الحكومة (مؤمن عليه حكومي) يشكلون 73,1٪ من قوة عمل المواطنين، إذ بنهاية يونيو 2025 بلغ 327,967 ألف مواطن ومواطنة مقارنة بـ 333,079 ألف مواطن ومواطنة بنهاية ديسمبر 2024 وذلك بتراجع عدده 5112 مواطنا ومواطنة.

وفيما استحوذ العاملون في القطاع النفطي المملوك للدولة على 4,4٪ من قوة العمل الكويتية انخفضت أعداد العاملين بواقع 563 مواطنا ومواطنة بعدما بلغت أعدادهم نحو 19,885 ألف بنهاية يونيو 2025 مقارنة بـ 20,448 ألفا بنهاية ديسمبر 2024.

وسيطر المؤمن عليهم من المواطنين والمواطنات العاملين في القطاع الأهلي على 10,2٪ من قوة العمل بواقع 45,86 ألف مواطن ومواطنة بنهاية يونيو 2025 مقارنة بـ 47,16 الف مواطن ومواطنة بنهاية ديسمبر 2024.

وبلغت نسبة العاملين وفق الباب الخامس 4,2٪ من إجمالي القوى العاملة الكويتية بواقع 18,86 ألف مواطن ومواطنة بنهاية يونيو 2025 مقارنة بـ 19,59 ألف مواطن ومواطنة بنهاية ديسمبر 2024.

متوسط الرواتب

أظهرت البيانات أن متوسط الأجر الشهري للكويتيين بنهاية يونيو 2025 بلغ 1571 دينارا شهريا، بمتوسط 1356 دينارا للمواطنات، و 1865 دينارا للمواطنين.

وجاء ضمن البيانات أن متوسط الأجر الشهري للكويتيين العاملين في الحكومة يبلغ 1605 دنانير بمتوسط 1393 دينارا للمواطنات و1920 دينارا للمواطنين.

وتضمنت البيانات أن متوسط الأجر الشهري للمواطنين العاملين في القطاع الخاص يبلغ 1401 دينار بمتوسط 1112 دينارا شهريا للمواطنات و1654 دينارا شهريا للمواطنين.

خلال ترؤسها الاجتماع الـ 31 للجنة رؤساء هيئات الأسواق المالية بدول «التعاون»

«أسواق المال» ناقشت مبادرة تشجيع الإدراج المزدوج وتداول السندات والصكوك بأسواق الخليج

ترأس رئيس مجلس مفوضي هيئة أسواق المال - المدير التنفيذي عماد تيفوني، الاجتماع الحادي والثلاثين للجنة رؤساء هيئات الأسواق المالية (أو من يعادلهم) بدول مجلس التعاون الخليجي، وذلك عبر تقنية الاتصال المرئي، حيث تعد الكويت دولة الرئاسة لهذه الدورة.

وشهد الاجتماع بمشاركة الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية والتنموية لدى الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي خالد علي السنيدي، ورؤساء مجالس الإدارات (أو من يعادلهم)، وشارك فيه يوسف بن حمد البليهد - نائب رئيس مجلس هيئة السوق المالية السعودية، ووليد سعيد العوضي - الرئيس التنفيذي لهيئة الأوراق المالية والسلع بالإمارات، وعلي هارون العامر - مدير إدارة مراقبة الأسواق المالية بمصرف البحرين المركزي، ود. طامي بن أحمد البنعلي - الرئيس التنفيذي لهيئة قطر للأسواق المالية، وعبدالله بن سالم السالمي - الرئيس التنفيذي للهيئة العامة لسوق المال بسلطنة عمان، وريان محمد الزيد - نائب رئيس مجلس مفوضي هيئة أسواق المال بالكويت.

عماد تيفوني وريان الزيد خلال مشاركتهما في الاجتماع عبر تقنية الاتصال المرئي

وتناول الاجتماع عددا من الموضوعات التنفيذية المدرجة على جدول الأعمال، من أبرزها الاطلاع على مستجدات تفعيل لائحة التسجيل البيني واستكمال متطلباتها التنظيمية في الدول الأعضاء، كما ناقش الاجتماع مبادرة تشجيع الإدراج المزدوج وتداول السندات والصكوك في الأسواق المالية الخليجية، إضافة إلى دراسة مشروع الربط الإلكتروني لمؤسسات الإيداع والتقاص، واستعرض التطورات المتعلقة ببرامج التوعية الاستثمارية المشتركة ومتابعة تنفيذ جائزة المستثمر الخليجي الذكي في موسمها الرابع.

كما بحث الاجتماع مستجدات مبادرة توحيد رقم المستثمر وآلية التنفيذ المقترحة، إلى جانب مبادرات تعزيز الرقابة والتكامل التشريعي والرقابي بين الأسواق المالية الخليجية، وتناول كذلك التطورات والمستجدات في أسواق المال بدول المجلس وجهود الأمانة العامة في دعم مسار التعاون والتكامل المالي الخليجي.

وأشاد المشاركون بالجهود المبذولة من قبل الأمانة العامة بدول المجلس، وبالتعاون المثمر بين الجهات المنظمة لأسواق المال الخليجية، مؤكدين أهمية مواصلة التنسيق لتسريع استكمال المشاريع المشتركة المدرجة ضمن الاستراتيجية الموحدة لتكامل الأسواق المالية.

واختتم تيفوني الاجتماع، متوجها بالشكر إلى جميع الاخوة المشاركين على مساهماتهم القيمة، مثمنا جهودهم في تعزيز مقومات التعاون المشترك وتطوير أسواق المال الخليجية، متمنيا للجميع دوام التوفيق والنجاح. ويأتي انعقاد هذا الاجتماع المرئي في إطار حرص الجهات المنظمة لأسواق المال الخليجية على تعميق التكامل المالي وتوحيد المعايير الرقابية والتشريعية، بما يسهم في رفع كفاءة الأسواق المالية الخليجية وتعزيز مكانتها الإقليمية والدولية كوجهة استثمارية واعدة.

في إطار الجهود الوطنية الهادفة إلى تعزيز منظومة مكافحة تمويل الإرهاب

«التجارة» تعمّم بمؤشرات خطر تمويل انتشار التسلح لممثلي قطاع الأعمال والمهن غير المالية

أصدرت وزارة التجارة والصناعة تعميما إلى ممثلي قطاع الأعمال والمهن غير المالية بشأن مؤشرات خطر تمويل انتشار التسلح.

وجاء في التعميم، الذي حصلت «الأنباء» على نسخة منه، أنه في إطار الجهود الوطنية الهادفة إلى تعزيز منظومة مكافحة تمويل الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل، وتنفيذا للتوصية رقم 7 من توصيات مجموعة العمل المالي «فاتف»، والمتعلقة بتنفيذ العقوبات المالية المستهدفة، تعمم مؤشرات الخطر لتمويل انتشار التسلح المعد من قبل اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وأشارت «التجارة» إلى أن هذه المؤشرات تعد مرجعا توجيهيا مهما للجهات الخاضعة لأحكام القانون رقم 106 لسنة 2013 بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لما تحتويه من أمثلة للمؤشرات الدالة على الأنشطة أو المعاملات التي يحتمل ان تكون مرتبطة بتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل أو الوسائل المستخدمة في نقلها أو إنتاجها.

وتطرقت «التجارة» في تعميمها إلى انه ضمن مؤشرات الخطر لتمويل انتشار التسلح هناك العديد من التحديات التي تواجه تحديد تمويل انتشار التسلح من بينها شراء وبيع المكونات الأساسية بدلا من الأنظمة الكاملة، إذ غالبا ما تكون لهذه المكونات الفردية استخدامات مشروعة، وقد تصنف على أنها سلع مزدوجة الاستخدام، مما يعقد تحديدها لأغراض غير مشروعة.

وأوجبت الوزارة على الكيانات العاملة في الكويت في مختلف القطاعات ان تكون على دراية بمجموعة مشتركة من المؤشرات التحذيرية التي قد تشير إلى التهرب من العقوبات المتعلقة بتمويل انتشار الأسلحة تصنف هذه المؤشرات التحذيرية إلى 4 مجالات رئيسية من الأنشطة التي يتوقع ظهور مؤشرات التحذير فيها، وهي: أنشطة العملاء والشركات وأنشطة الحسابات والمعاملات وأنشطة القطاع البحري وأنشطة تمويل التجارة.

وتطرقت إلى أنشطة العملاء والشركات، مبينة انه قد تشير بعض سلوكيات العملاء أو الشركات إلى تمويل انتشار الأسلحة أو التهرب من العقوبات، مشيرة في تعميمها إلى أنشطة الحسابات والمعاملات، ومبينة أنه يمكن أن تشير طريقة استخدام الحسابات أو إجراء المعاملات أيضا إلى تمويل انتشار التسلح أو التهرب من العقوبات.

وسلط التعميم الضوء على المعاملات المالية غير المباشرة، مبينا أن نشاط حساب أو معاملات يكون فيها المنشئ أو المستفيد من المؤسسات المالية المرتبطة مقيما في دول تعاني من ضعف في تطبيق التزامات قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومعايير مجموعة العمل المالي، أو نظام ضعيف لضوابط التصدير، أو يرغب عملاء شركة تصنيع أو تجارة في استخدام النقد بمعاملات السلع الصناعية أو المعاملات التجارية بشكل عام بالنسبة للمؤسسات المالية، تكون المعاملات واضحة من خلال التدفقات المفاجئة للودائع النقدية إلى حسابات الكيان، تليها عمليات سحب نقدية.

يأتي ذلك إلى جانب أن تجرى المعاملات بناء على ترتيبات دفترية (Ledger) «الحسابات» التي تغني عن الحاجة إلى معاملات مالية دولية متكررة، تجري هذه الترتيبات شركات مرتبطة تحتفظ بسجل للمعاملات التي تجرى نيابة عن بعضها البعض، وفي بعض الأحيان تجري هذه الشركات تحويلات لموازنة هذه الحسابات.

وتناول التعميم أنشطة القطاع البحري، مبينا أن مجموعة واسعة من أنشطة تمويل انتشار الأسلحة تعتمد على القطاع البحري، وقد تشير بعض السلوكيات إلى تمويل انتشار الأسلحة أو التهرب من العقوبات في حال وجود صلة بحرية.

وأشار التعميم إلى أنشطة تمويل التجارة، مبينا انه قد يسهم تمويل التجارة - الذي يشمل اتفاقيات تمويل التجارة وأي اتفاقيات ملحقة بها - في تمويل انتشار الأسلحة.

وقد تشير الأنشطة التالية في هذا الصدد إلى تمويل انتشار الأسلحة أو التهرب من العقوبات، قبل الموافقة على الحساب يطلب العميل خطاب اعتماد لمعاملة تجارية لشحن سلع ذات استخدام مزدوج أو سلع خاضعة لضوابط التصدير، وعدم وجود معلومات كاملة أو عدم وجودها، أو وجود تناقضات في مستندات التجارة والتدفقات المالية، مثل الأسماء والشركات والعناوين والوجهة، وتشمل المعاملات تعليمات تحويل أو تفاصيل دفع من أو مستحقة لأطراف غير محددة في خطاب الاعتماد الأصلي أو أي مستندات أخرى.

لتأهيل الكفاءات الوطنية بمجالات البرمجة والأمن السيبراني

«البورصة» و«المركز» يختتمان برنامج «UNICODE»

اختتمت بورصة الكويت بنجاح استضافتها للنسخة الخامسة من برنامج «UNICODE»، البرنامج المكثف لتطوير مهارات الشباب في مجالات الأمن السيبراني وتطوير البرمجيات والتكنولوجيا المالية (FinTech)، والذي تنظمه أكاديمية CODED، بالتعاون مع البورصة وشركة المركز المالي الكويتي «المركز» كشركاء استراتيجيين للبرنامج. وتوج هذا الإنجاز بإقامة حفل تخرج لـ 320 طالبا وطالبة أتموا بنجاح رحلتهم التعليمية على مدار 3 أشهر في قاعات التدريب الحديثة في مبنى البورصة، حيث أقيم الحفل بقاعة ناصر الخرافي/ جاسم البحر (قاعة التداول) في مبنى بورصة الكويت، بحضور لفيف من قادة وممثلي الجهات الراعية والأكاديمية. وخلال الحفل، قال رئيس أول إدارة التسويق والاتصال المؤسسي في بورصة الكويت ناصر السنعوسي: «يمثل هذا الحفل تتويجا لمسيرة تعليمية مكثفة امتدت على مدى 3 أشهر، خاضها المشاركون بشغف واجتهاد إلى جانب التزاماتهم الجامعية والمهنية. ونحن فخورون بما حققوه من إنجازات تعكس طموح الشباب الكويتي، وإصرارهم على تطوير مهاراتهم».

من جهته، قال العضو المنتدب - الخدمات المصرفية الاستثمارية في شركة المركز المالي الكويتي «المركز» أحمد الفلاح: «تجسد شراكة المركز مع بورصة الكويت وأكاديمية CODED رؤيتنا المشتركة نحو تنمية دولة الكويت عبر المعرفة والابتكار والمسؤولية الاجتماعية. ويفخر المركز بكونه شريكا استراتيجيا على مدى سنوات لبرنامج UNICODE».

ناصر السنعوسي وأحمد الفلاح وهاشم بهبهاني في لقطة جماعية مع خريجي برنامج «UNICODE»

وتعليقا على التعاون، قال الشريك المؤسس والرئيس التنفيذي للعمليات في أكاديمية CODED هاشم بهبهاني: «نثمن الشراكة الإستراتيجية مع بورصة الكويت والمركز، والتي تشكل نموذجا عمليا للتعاون المثمر الذي يعزز القدرات الوطنية ويمكن الشباب من قيادة مستقبل التكنولوجيا في الكويت».

إدراج اثنين من كبار المسؤولين القانونيين بالبنك بقائمة «GC Powerlist Kuwait 2025»

«برقان» ضمن «Legal 500» لأفضل القيادات القانونية

اختارت مؤسسة «Legal 500» العالمية كلا من: محمود عزت مدير عام - الإدارة القانونية لمجموعة بنك برقان، وأيمن الخطيب، مساعد مدير عام الإدارة القانونية في المجموعة، ضمن قائمة «GC Powerlist Kuwait 2025» لأفضل القيادات القانونية في الكويت.

وتصدر مؤسسة «Legal 500»، التي تعد إحدى أبرز الجهات العالمية المعنية بتقييم التميز القانوني، هذا التصنيف السنوي بالاعتماد على مجموعة من الأبحاث والدراسات التي تهدف إلى تحليل قدرات الإدارات القانونية وبيوت الاستشارات في المؤسسات الكبرى في مختلف المجالات. ويعد إدراج اسمي محمود عزت وأيمن الخطيب ضمن قائمة «GC Powerlist Kuwait 2025» إنجازا نوعيا وغير مسبوق لبنك برقان، حيث شهدت القائمة المرموقة اختيار ممثلين اثنين من المؤسسة نفسها، ويجسد هذا التقدير مدى كفاءة فريق الشؤون القانونية في البنك، والتزامه الراسخ بتطبيق أعلى معايير الحوكمة والأخلاقيات والنزاهة المؤسسية.

محمود عزت

أيمن الخطيب متوسطاً ممثلي مؤسسة «Legal 500»

وفي تعليقه على هذا التكريم، قال مدير عام - الإدارة القانونية لمجموعة بنك برقان محمود عزت: «نفخر بحصول بنك برقان على هذا التقدير الذي يعكس تميزه القانوني من مؤسسة عالمية مرموقة كهذه.

ويجسد هذا التكريم متانة إطار الحوكمة الذي تعتمده المجموعة، والتزامنا الراسخ بالنزاهة، والمعايير العالية من المهنية التي توجه ممارساتنا القانونية. كما يعكس روح التعاون التي يتمتع بها فريق الشؤون القانونية بأكمله، والذي يضمن استمرارية التزام البنك بالشفافية ويعزز قوته التشغيلية».

ويواصل الفريق القانوني في بنك برقان أداء دور محوري في دعم الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة، مع الالتزام التام بأفضل الممارسات الدولية والمتطلبات الرقابية المحلية. وتسهم خبرة الفريق ورؤيته الاستباقية في تعزيز صلابة البنك، وتمكينه من تحقيق نمو مستدام، والحفاظ على ثقة جميع أصحاب المصلحة.

تجدر الإشارة إلى أن هذا التقدير من مؤسسة «Legal 500» يعزز مكانة بنك برقان كواحد من المؤسسات المالية الأكثر موثوقية في المنطقة، ويؤكد في الوقت نفسه التزامه الراسخ بتطبيق أعلى المعايير الأخلاقية والقانونية في جميع مجالات عمله. وتعمل مؤسسة «Legal 500» البريطانية على تقييم وتحليل قدرات مكاتب المحاماة والفرق القانونية في الشركات والمؤسسات المالية والحكومية في جميع أنحاء العالم منذ أكثر من ثلاثة عقود، حيث تحتفي بالرواد في مجال الشؤون القانونية لبراعتهم وتأثيرهم الإيجابي سواء على مستوى الشركة أو على مستوى القطاع.

«العدل»: تداول 142 عقاراً بـ 123 مليون دينار في أسبوع

كونا: أظهرت إحصائية إدارة التسجيل العقاري والتوثيق في وزارة العدل أمس تداول 142 عقدا عقاريا خلال أسبوع بقيمة إجمالية بلغت حوالي 123 مليون دينار (نحو 406 ملايين دولار).

وقالت الإحصائية المنشورة على الموقع الإلكتروني للوزارة عن تداولات الأسبوع (ما بين 12 و16 الجاري) إن عقود العقار الخاص جاءت في الصدارة بـ 97 عقارا بقيمة 43 مليون دينار (نحو 142 مليون دولار).

وأضافت أن عقود العقار الاستثماري جاءت ثانيا بتداول 40 عقارا بقيمة 50 مليون دينار (نحو 165 مليون دولار)، فيما شهد العقار التجاري تداول أربعة عقود بقيمة 21 مليون دينار (حوالي 69 مليون دولار).

وحول التوزيع الجغرافي، أوضحت الإحصائية أنه جرى تداول 10 عقود بالعقار الخاص و15 عقدا استثماريا وثلاثة عقود تجارية في محافظة العاصمة فيما تم تداول 25 عقدا في الخاص و13 عقدا استثماريا وعقد وحيد تجاري.